دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

الجاليات التجارية في مدينة طرابلس الغرب (١٧١١ - ١٨٣٥م)
التجار التونسيون أنموذجًا

د. إنعام محمد شرف الدين

أستاذة محاضرة بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة طرابلس

دولة ليبيا

مُلَخّص

بفضل العديد من العوامل الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والسياسية، شكلت مدينة طرابلس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مركزًا تجاريًا مهمًا في منطقة المغرب العربي. يمكن ملاحظة هذه المكانة بسهولة من خلال التدفّق المستمر للأفراد والجماعات، ينتمي بعضهم إلى أوروبا في حين ينتمي معظمهم إلى دار الإسلام. وبالنظر إلى حقيقة أن التجار الأوروبيين يشكلون في نظر السكان المحليين "الآخر"، فمن المنطقي النظر إليهم على أنهم أجانب. لكن ماذا عن تجار دار الإسلام؟ هل يمكن اعتبارهم أيضًا "الآخر"؟ هذا السؤال إشكالي تمامًا بسبب دلالاته الأيديولوجية. فمن المعتاد بين الباحثين المحليين اعتبار دار الإسلام موطنًا لجميع المسلمين. لذلك، فإن اعتبار التونسيين أجانب في منطقة تابعة لدار الإسلام، إيالة طرابلس، هو أمر غير مقبول ليس فقط في نظر دعاة الأمة الإسلامية، ولكن أيضًا في نظر أنصار القومية العربية. ففي حقبة ما قبل الاستعمار، كان ينظر إلى دار الإسلام من قبل معظم المسلمين دائمًا على أنها كيان واحد ومتجانس، وبالتالي فإن أي محاولة لمعالجة مسألة أصول الدولة الوطنية في هذه الحقبة قد تبدو غير مقبولة من قبل عدد غير قليل من المؤرخين وعلماء السياسة المحليين وقد يُواجه من يجرؤ على طرح هذه المسألة والبحث بعمق في أصولها اتهامات أقلها انتماءه إلى التفكير الاستعماري. لن تتطرق هذه الدراسة إلى هذا الموضوع، بل هي تهدف إلى لفت الانتباه إلى عدد من العناصر التي ساهمت في بروز التجار التونسيين كـ "أجانب". في هذا السياق، سيتم تقديم أمثلة لعدد من الأفراد والجماعات التونسية الذين، على الرغم من إقامتهم الطويلة في طرابلس، احتفظوا بهويتهم التونسية وظهروا كرعايا موالين لباي تونس. وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن هذه الدراسة تعتمد بشكل أساسي على مصادر محلية أولية، لا سيما سجلات محكمة طرابلس الشرعية، بالإضافة إلى يوميات حسن الفقيه حسن، واحد من تجار وأعيان مدينة طرابلس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فضلاً عن بعض وثائق القنصلية الفرنسية في طرابلس خلال الفترة المذكورة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٠ نوفمبر ٢٠٢١

تاريخ قبـول النشـر: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

مدينة طرابلس؛ التجار التونسيون؛ الوكلاء التونسيون؛ جماعة الجرابة؛ الانتماء الوطني

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.259275

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

إنعام محمد شرف الدين. "الجاليات التجارية في مدينة طرابلس الغرب (١٧١١-١٨٣٥م): التجار التونسيون أنموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الرابع والخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢١. ص ١٢٢ – ١٣٥.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: e.sharfeddine@uot.edu.ly
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

بموقعها المتميز الذي يتوسّط الضفة الجنوبية للمتوسط وكونها أقرب مدن الشمال الأفريقي إلى بلدان ما وراء الصحراء، مثّلت مدينة طرابلس نقطة تقاطع رئيسة في حركة تنقل الأفراد والبضائع بين المشرق والمغرب وبين دول شمال المتوسط وبلدان جنوب الصحراء، مُشَكِّلة بذلك طوال قرون مركزا تجاريا على قدر من الأهمية. وقد تعززت هذه المكانة التجارية للمدينة خلال العصر الحديث باحتوائها على مركز السلطة والمؤسسات السياسية والإدارية والقضائية لايالة طرابلس الغرب العثمانية، مما مكّنها من استقطاب الحركة التجارية الداخلية والخارجية. وهذه الأهمية التجارية للمدينة جعلتها تستقطب أيضًا عددًا من التجار الأجانب، من الفضاء الأوروبي ومن فضاء دار الإسلام، أقام بعضهم فيها لفترات محدودة فيما استقر آخرون فيها بشكل دائم وتحولوا بالتدريج إلى محليين.

إنه من الطبيعي أن يتمّ تصنيف التجار والجاليات الأوروبية المقيمين في طرابلس كأجانب بالنظر إلى عدد من الاعتبارات الدينية والثقافية، فضلا عن أنّ وجودهم كانت تنظّمه اتفاقيات السلام والتجارة التي وقعتها عدد من الدول الأوروبية مع حكام الايالة؛ كما رعاه أيضًا وجود القناصل في مركز الايالة ونوابهم في المدن الكبرى. لكن ماذا عن تجار دار الإسلام، فهل يمكن تصنيفهم كأجانب أيضًا؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال خاصة وأن معظم سكان دار الإسلام يخضعون لقوانين واحدة وإلى ثقافة شبه متجانسة، ومن ثم فإن عملية التمييز بين مكوّن اجتماعي وآخر داخل فضاء دار الإسلام قد يجرنا للحديث عن مسألة لا يعتبرها البعض لا تاريخية وحسب، بل ويعزون ظهورها بالكامل لمرحلة الاحتلال وما تولّد عنها من تداعيات أهمها ظهور الدولة القطرية. مُؤَكَّد أنّ النزعة القطرية تبلورت جراء لقاء الشرق بالغرب، وهو ما يفسر في وقت لاحق امتثال المركز/الدولة العثمانية لسيرورة انتهت بسقوط الخلافة العثمانية (١٩٢٣) وظهور الدولة التركية؛ غير أنّ هذا النزوع لا يمكن تفسيره من هذه الزاوية/ التأثير الخارجي وحسب، بل ومن خلال حراك داخلي سابق يتمّ القفز على تواريخه، حراك يفسره في هذا السياق تشكّل مُكوّنات اجتماعية لم تعد ترى نفسها فقط جزءًا من فضاء دار الإسلام. والأمر لا علاقة له بالأقليات وهو ما يستوجب التفكير في هذا الأمر مجددًا!

إن طبيعة هذه الدراسة لا تسمح بالاستطراد والرجوع لجذور النزعة القطرية، مع ذلك أجادل أن ظاهرة تشكّل الجاليات في فضاء دار الإسلام يلقي الضوء على ديناميكية محلية اختبرها هذا الفضاء ليس فقط قبل سقوط الدولة العثمانية، بل وقبل بدايات التوسع الإمبريالي. عليه، سيتم التلميح في هذه الدراسة لجذور نزعة "وطنية" من زاوية نادرًا ما يتم الالتفات إليها رغم شدة حضورها. فالمتمعن في حراك الأنموذج المقترح، الجالية التجارية التونسية، يكاد يخلص إلى أن دافع النزعة لم يكن دينيًا-عرقيًا بل كان سياسيًا يفسره حرص أفراد الجالية، رغم طول مدة إقامتهم في طرابلس، على التشبث بهويتهم "القطرية"/ التونسية من خلال الظهور كرعايا لباي تونس. وحتى أتجنب الدخول في جدل جانبي ارتأيت الاعتماد في بناء محاجتي، وبشكل أساسي، على مصادر محلية أولية تتمثل بشكل خاص في سجلات محكمة طرابلس الشرعية، وفي يوميات حسن الفقيه حسن، أحد تجار وأعيان مدينة طرابلس في النصف الأول القرن التاسع عشر. هذا كما تمت الاستعانة ببعض المصادر غير المحلية، وثائق القنصلية الفرنسية في طرابلس خلال هذه الفترة، والتي تتضمن العديد من التفاصيل التي لا توجد في المصادر المحلية.

بادئ ذي بدء، من المهم التوضيح بأن المقصود بتجار دار الإسلام كل أولئك الذين ينتمون إلى الفضاء المتوسطي الواقع تحت سيطرة الدولة العثمانية وولاياتها وبلاد المغرب الأقصى. سواء كان هؤلاء التجار من المسلمين أم لا. وبهذا المعنى، قد يبدو من قبيل المبالغة وربما التطرف، كما يذهب أندريه ريموند (André Raymond)، تصنيف هؤلاء، ولا سيما العرب المسلمين من الولايات العثمانية أو المغرب الأقصى- غير العثماني، على أنهم أجانب[1]؛ فانتماء هؤلاء، كما هو الحال بالنسبة للمحليين، إلى مجال متجانس إلى حد كبير ثقافيًا (اللغة والدين) فضلاً عن سيادة نفس القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، دون إغفال أهمية الشبكات الاجتماعية التي قامت بين منتسبي هذا الفضاء، مثلت جميعها عوامل جعلتهم قريبين من المجتمع المحلي وأسهمت في سهولة اندماج الكثيرين منهم فيه.

من ناحية أخرى، فإنّ الإشارات التي يمكن رصدها في المصادر فيما يتعلق بانتماءات التجار لهذا البلد أو ذاك أو لهذه الولاية أو تلك، لا تجعل مهمة الباحث في مثل هذا الموضوع سهلة. فباستثناء الأعيان وسكان المدينة بشكل عام، غالبًا ما كان يتمّ تحديد الأشخاص في سجلات محكمة طرابلس

الشرعية بألقاب تشير إلى مدنهم ومناطقهم الأصلية أو انتماءاتهم القبلية. وهذا المؤشر لا يتيح وحده بكل تأكيد التمييز بين الأفراد الذين استقروا بشكل دائم في إيالة طرابلس وأصبحوا بالتالي من الطرابلسيين، وبين من كانت إقامتهم في طرابلس مؤقتة، أو أخيرًا بين أولئك الذين كانوا مجرد عابرين[٢]. ففي الواقع، على الرغم من وجود خطوط فاصلة إدارية وحتى سياسية بين بلدان دار الإسلام في المرحلة قيد الدراسة، إلا أن هذه الحدود لم تمثل أي عوائق أو قيود على حركة الأفراد المنتمين إلى هذا الفضاء أو على استقرارهم في مناطقه المختلفة. ففي إيالة طرابلس الغرب/ليبيا نجد أمثلة متعددة عن هؤلاء الأفراد الذين استقروا فيها على مدى أجيال وأصبحوا بالتالي جزءًا من سكانها ومع ذلك احتفظوا حتى يومنا هذا بألقاب تشير إلى أصولهم الأجنبية[٣].

تأسيسًا على ذلك، وفي إطار محاولة تصنيف تجار دار الإسلام، بدا من المناسب عدم الاعتماد كليًا على ألقابهم التي تدل على الانتماءات المناطقية، والتركيز في المقابل، في السعي لكشف بعض الغموض حول هذه المسألة، على العلاقات التجارية التي أقامها هؤلاء التجار مع بلدانهم الأصلية، من جهة، وطبيعة شبكاتهم المهنية والاجتماعية، من جهة أخرى، مع الاعتماد على عدد من التفاصيل الإضافية التي تمدنا بها أحيانا المصادر حول بعض هؤلاء التجار.

فمن خلال التمعن في بعض التفاصيل التي تتضمنها المصادر يبدو من الممكن التمييز بين مجموعة من تجار دار الإسلام الذين عاشوا في طرابلس بشكل مؤقت وظهروا كأجانب في الإيالة، وبين مجموعة أخرى منهم ممن استوطنوا البلاد وأصبح بالتالي من الممكن اعتبارهم من المحليين. ففي حين كان يتم ذكر هؤلاء الأخيرين في سياق محلي سواء فيما يتصل بمعاملاتهم التجارية أو ما يتصل ببعض شؤونهم الاجتماعية والشخصية، كان يتم ذكر الأولين في المصادر نفسها كمجموعة متضامنة وموحدة والتعريف بأفرادها كمنتمين إلى بلادهم/ رعايا تابعين لبلادهم، وهم ما يبرز بشكل خاص في مثال التجار التونسيين. علاوة على ذلك، فإن الإشارة في مصادرنا إلى وجود وكلاء يمثلون التجار المنتمين إلى بعض البلدان في طرابلس يدعم مسألة تمييز هؤلاء الأخيرين عن المحليين، واعتبارهم من "الأجانب". ولكن، مرة أخرى وبالرغم من الإشارات إلى وجود وكلاء مقيمين مغربي وجزائري ومصري، فضلا عن مبعوثين غير قارين من الدولة العثمانية ارتبط وجودهم في طرابلس برعاية مصالح التجار التابعين لهذه البلدان في الإيالة[٤]، فإنه بين كل هؤلاء كان نشاط وكلاء إيالة تونس ومبعوثيها إلى طرابلس الأكثر ذكرًا ووضوحًا في المصادر.

عليه، وفي انتظار الحصول على مصادر أخرى ومعطيات جديدة تتصل بموضوع الانتماءات "الوطنية" لتجار دار الإسلام، سوف يقتصر الاهتمام في هذه الدراسة على تجار الجالية التونسية الذين شكّلوا في طرابلس مجموعة ذات خصوصية حرص أفرادها على إظهارها أكثر من غيرهم.

أولاً: التبادل التجاري بين الايالتين وحضور التجار التونسيون في طرابلس

غنيّ عن القول إن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين طرابلس وتونس تعود إلى مرحلة موغلة في التاريخ؛ لن أخوض في هذه التفاصيل وأفضّل في المقابل التركيز على حركة التبادل التجاري بين الايالتين في المرحلة قيد الدراسة. ففي هذه الأخيرة، وبفضل حركة التبادل التجاري النشطة بين الايالتين تشكّلت في الفضاءين جالية تجارية تكفّلت بنقل السلع المختلفة أذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، بعض المواد الغذائية كالقمح والشعير والفول والحمص والخروب والزيت، والتي كانت تظهر في قوائم التصدير والاستيراد[٥]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن عملية الاستيراد من هذه الإيالة أو تلك كانت تحكمها العديد من الظروف أبرزها الظروف المناخية، الجفاف تحديدا، فضلا عن عدم توازن فترة نضج المحاصيل. والمتمعّن في قوائم التصدير والاستيراد يخلص إلى أنّ السّلّع لم تكن كلّها غذائية؛ فإلى جانب هذه الأخيرة تضمّنت القوائم العديد من السلع المصنعة وغير المصنعة. فمن تونس استوردت طرابلس أنواعا مختلفة من المنسوجات (مثل البرانيس والشيلان والشاشية والأحرمة الجريدية والحوالي الجربية والسفساري التونسي) والأحزمة وأقمشة مختلفة. كما شملت قائمة الواردات من المناطق التونسية أيضًا عددا من السلع الأخرى المتنوعة منها الحنّاء والقطن والحرير والجلود والرصاص والفخار والفحم والجير[٦].

في المقابل، صدّرت إيالة طرابلس بعض المنتجات الغذائية إلى تونس نذكر من بينها الزعفران والشعير والفلفل الحار والتمر والبرتقال. كما صدرت لها أيضًا الحيوانات (الجمال على وجه الخصوص وإلى جزيرة جربة تحديدا) والمواد الخام (الصوف والجلد والكتان والفوة والنطرون والشب واللك والملح)، بالإضافة إلى معدن النحاس. كما كان يتم أيضًا تصدير بعض المنسوجات المحلية إلى تونس مثل الأردية الحريرية، وسجاد مصراتة وأنسجة الكتان السوداء، فضلا عن بعض المصنوعات المحلية

الأخرى كالأحذية (السبابيط) والأواني النحاسية والبنادق[٧]. هذا كما شكل العبيد بندا مهما في صادرات إيالة طرابلس إلى تونس[٨].

كل هذه العمليات وغيرها تولد عنها حضور لافت للتجار في القطرين. ليس هنا مجال بحث مسألة الحضور الطرابلسي في القطر التونسي؛ فموضوع الدراسة يناقش بشكل حصري حضور التجار التونسيين في إيالة طرابلس بشكل عام وفي مدينة طرابلس مركز السلطة والتجارة على وجه الخصوص. فبحسب المعطيات المتوفرة لدينا في الوقت الحاضر، ظهر التجار التونسيون، مقارنة بغيرهم من تجار دار الإسلام، الأكثر عددًا. هذا وإن يبدو من الصعوبة بمكان تحديد عددهم بدقة، فإنه، ومن خلال اعتماد الألقاب التي يمكن استخدامها كمؤشر فيما يتعلق بانتماءات التجار المناطقية، بدا من الممكن تحديد سبع وثمانين تاجرًا ينحدرون أو ينتمون إلى مدن وبلدات ومناطق تونسية مختلفة. وهؤلاء التجار، الذين يمثلون حوالي النصف (٥١,١٧٪) من مجموع التجار القادمين من بلاد دار الإسلام أو المنحدرين منها، ينتمون في غالبيتهم العظمى إلى جزيرة جربة (خمسون تاجرا). أما البقية فقد قدموا من المدن والمناطق التالية: تونس (تسعة تجار)، صفاقس (ثمانية تجار)، سوسة (ثلاثة تجار)، المهدية (تاجران)، قرقنة (تاجران)، القيروان (تاجران)، قابس (تاجران)، الأعراض (ثلاثة تجار)، وقبائل المنطقة الحدودية وهي الحمارنة (أربعة تجار)، وورغمة (تاجران). ولست في حاجة للتأكيد بأنّ هذه الأرقام لا تعكس الواقع فعليا لطبيعة المصادر المتعامل معها سواء المحلية أو الأجنبية؛ ففضلاً عن أنها جزئية، فإنّ تغطيتها للمرحلة ليست كاملة.

وهذا الحضور العددي المهم إلى حدّ ما للتجار التونسيين في إيالة طرابلس يمكن تفسيره بعدة عوامل. فتواجد التونسيين في طرابلس مثلما هو الحال بالنسبة للطرابلسيين في تونس، يمثّل ظاهرة قديمة. فتجاور الايالتين، وارتباطهما بتاريخ مشترك لعدة قرون، فضلاً عن التشابه الكبير في خصائصهما الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شكّلت كلّها عناصر رئيسية تفسّر هذا الأمر. لكن، وعلى الرغم من كل هذه العناصر التي تسهّل على التونسيين الاستقرار في إيالة طرابلس وتحوّلهم إلى محليين، فإنّ التجار التونسيين تحديدا، من بين مختلف تجار دار الإسلام في طرابلس، هم من أظهروا أنفسهم، على غير المتوقع، كمجموعة متميّزة لها هويّتها الخاصة.

بكل تأكيد كان من بين التونسيين المستقرين في طرابلس من اندمج بشكل كامل في المجتمع المحلي وأصبحوا طرابلسيين بالكامل. من ذلك مثلاً ما تشير إليه الدراسات، على سبيل المثال، من أن درغوت باشا (١٥٥٣-١٥٦٥) جلب خلال فترة حكمه في طرابلس، أربعين عائلة من صفاقس للاستقرار فيها، من بينها عائلة المُكنّي، التي كان العديد من أفرادها شخصيات مشهورة في تاريخ ليبيا الحديثة[٩]. علاوة على ذلك، يذكر دي أغسطيني، في إطار التعداد الذي قام به لسكان مدينة طرابلس في بداية الاحتلال الإيطالي، عدة عائلات طرابلسية من أصول تونسية[١٠]. لكن من ناحية أخرى فإن الأمثلة التي تحتوي عليها مصادرنا بشأن التجار الذين تم تصنيفهم على أنهم رعايا تونسيون ليست نادرة.

يبدو أن للعامل السياسي دور لا يقل أهمية عن بقية العوامل في إبراز التفرد التونسي. إن صح القول. فعلى امتداد قرون، منذ عهد القرطاجيين (٨١٤-١٤٦ ق.م) حتى منتصف القرن الخامس عشر، كانت الأراضي الليبية، ولا سيما منطقة طرابلس، ملحقة بتونس (إفريقيّة) وشكّلت إحدى ولاياتها الرئيسة[١١]. على أن الظروف التي أحاطت بعملية ضم مناطق شمال أفريقيا للدولة العثمانية في القرن السادس عشر، وسيطرة هذه الأخيرة على طرابلس قبل تونس، عزّزت مسألة استقلال طرابلس عن حكومة تونس وجعلت من الأراضي الليبية إيالة منفصلة[١٢]. وعلى الرغم من أن الايالتين كانتا تابعتين رسميًا للدولة العثمانية، فإنّ حكّامهما كانوا حريصين، لأسباب إدارية ومالية، على ترسيم حدودهما المشتركة.

ليس من بين أهداف هذه الدراسة بكل تأكيد تتبع تاريخ ترسيم الحدود بين الايالتين[١٣]، ولكن الغرض من هذه الإشارة هو فقط لتوضيح أن هذه الحدود لم تكن موجودة بالفعل في الفترة التي نتناولها هنا وحسب، بل إنها أسهمت أيضًا وبشكل رسمي في تحديد انتماء رعايا الايالتين. فبتاريخ ١٦ محرم ١٢٢١هـ (٥ أبريل ١٨٠٦) أصدر باي تونس، حمّودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤)، مرسومًا تمّ بموجبه ترسيم الحدود وبشكل رسمي بين إيالتي تونس وطرابلس. وقد شدّد باي تونس في مرسومه على أن هذا الترسيم يتّسِق مع الاتفاقيات التي عقدت سابقا بين حكام الإيالتين، وطالب جميع التابعين له والخاضعين لسلطته من القوّاد والمشايخ والأغوات والمخازنية والرعية أيضًا باحترام هذه الحدود، مشدّدا في هذا الأمر بشكل خاص على الرعايا التونسيين من أهل البوادي الذين يعيشون في المناطق الحدودية[١٤].

وفي هذا السياق، يذكر حسن الفقيه حسن، صاحب اليوميات المعاصر للفترة التي نتناولها، أنه في عام ١٢٣٥هـ (١٨٢٠) وصلت شائعات من زوارة، وهي المدينة الحدودية لإيالة تونس، تفيد بأن جميع الطرابلسيين الذين كانوا في هذه الإيالة، قد طُردوا استعدادًا لإعلان الحرب على طرابلس من قبل باي تونس؛ وأضاف أن بعض الأشخاص الذين وصلوا من جربة أكدوا أيضًا هذه المعلومات، ذاكرين تعرضهم للنهب، وأنه قد عُمّم إنذار بالخصوص في جربة "على أنه الغربي غربي والشرقي شرقي" قبل الشروع في طرد عدد من الطرابلسيين[١٥].

مرة أخرى، ليس من بين أهداف هذه الدراسة بحث العلاقات السياسية بين الإيالتين العثمانيتين، ولكن الحاجة إلى توضيح فكرة أن الجالية التونسية في طرابلس تعتبر "أجنبية"، تدفعني إلى التذكير بشكل سريع بمسألة الحدود هذه. صحيح أن الانتماء إلى فضاء دار الإسلام من جهة، وقيام علاقات متعددة الأوجه بين القبائل التي تسكن المناطق الحدودية من جهة أخرى، يضعفان فكرة وجود شعبين ينتميان إلى كيانين سياسيين مختلفين، وبالتالي يقوضان فكرة اعتبار التونسيين في إيالة طرابلس أجانب خاصةً وأننا نتحدث عن مرحلة سابقة لقيام الدول الوطنية. لكن يبدو من المهم التأكيد على أن الصراع بين البلدين، الذي كان ينجم غالبا عن صراعات قبلية خاصة في سنوات الجفاف، كان كثيرا ما يستدعي تدخل سلطات الإيالتين. ويمكن تأويل المرسوم المذكور سلفا والصادر عن حمّودة باشا على أنّه حلّ لنزاعات قبائل المنطقة الحدودية (النوايل من الجانب الطرابلسي- وورغمة وعكارة من الجانب التونسي-)، والأهم على أنّه مظهر من مظاهر تحييز المجال الترابي للايالتين.

من ناحية أخرى، فإنّ قراءة مُتمعِّنة في المصادر تساعد في تحديد عنصرين إضافيين على الأقل يدعمان فكرة اعتبار التجار التونسيين في إيالة طرابلس جالية. العنصر الأول يتمثل في وجود ممثلين دائمين (وكلاء) لبايات تونس مُعيَّنين في طرابلس من أجل رعاية مصالح البايات والتجار التونسيين، فضلاً عن وجود مبعوثون خاصين كان وجودهم في طرابلس مؤقتا، إذ ارتبط بظروف وأحداث معينة. أما العنصر الثاني، وهو يعتمد على الأول، فيعتبر، في اعتقادي، أكثر أهمية إذ له علاقة بحرص التجار التونسيين المقيمين بطرابلس على التعريف بأنفسهم في الوثائق بوصفهم رعايا تابعين لإيالة تونس، فضلاً عن تركيزهم في نشاطهم على التعامل مع بلدهم، من جهة، ومع أبناء جاليتهم من جهة ثانية.

ثانيًا: وكلاء ممثلون للدولة التونسية ومبعوثون خاصون تونسيون في طرابلس

في الواقع نحن لا نعرف على وجه الدقة التاريخ الذي تم فيه تبادل الوكلاء الممثلين لايالتي طرابلس وتونس. فأول إشارة واضحة، في المصادر التي اطلعت عليها، إلى وجود وكيل تونس في طرابلس تعود إلى سنة ١٨١٥. في هذه السنة، يذكر التاجر والرحالة محمد بن عمر التونسي- أنه قضى- خلال إقامته في طرابلس بضعة أيام عند مهنى، الذي يشير إليه بوصفه قائما بأعمال تونس بطرابلس[١٦]. بيد أنّ التعيين الرسمي لممثل تونسي في إيالة طرابلس يعود بكل تأكيد إلى فترة ما قبل نهاية القرن الثامن عشر. فمن خلال رسالة أرسلها التجار التونسيون المقيمون في طرابلس عام ١٢٨٦هـ (١٨٦٠) إلى الوزير التونسي- إسماعيل صاحب الطابع، يتضح أن "وكيل الدولة التونسية" (هكذا ذكر تحديدا) بمدينة طرابلس له محل مخصوص يقع في سوق الرباع الجديد، بالقرب من حوانيت هؤلاء التجار التونسيين، "وهذا المحل هو موضع حكمه وجلوسه معنا (أي التجار التونسيين) فيه مدة تزيد عن السبعين سنة"، مما يعني أن وجود الوكيل التونسي- في طرابلس يعود على أقل تقدير الى حوالي سنة ١٧٩٠[١٧].

من المرجح أن يكون متولي هذا المنصب في هذه الفترة هو مهنى بن علي قاسم[١٨]. وهذا الأخير الذي يبدو نفس الشخص الذي أشار إليه محمد بن عمر التونسي- يظهر من خلال وثائق محكمة طرابلس الشرعية كمقيم في طرابلس منذ العقد السابع من القرن الثامن عشر- من ذلك أنه يُذكر، على سبيل المثال، في عام ١٧٦٧ كوصيّ على أبناء التاجر يوسف قبّوش[١٩]. كما تكرّر الاستشهاد باسمه خلال هذه الفترة في عقود تأجير متعددة لسفن فرنسية متّجهة من ميناء طرابلس إلى موانئ تونسية مختلفة[٢٠]. صحيح أن هذه الوثائق المختلفة لا تفيد بأي شكل من الأشكال تولي مهنى هذا منصب الوكيل، لكن ومن خلال معلومة عرضية وردت في إحدى القضايا المسجلة في سجلات محكمة طرابلس الشرعيّة، يمكن أن نستنتج أنه مارس وظيفة الوكيل. فهذه الوثيقة المؤرخة ١٢٢٠هـ (١٨٠٥)، والتي تتعلّق بنزاع قائم بين التاجر علي بن الحاج منصور أبو دبوس وبين الرايس محمد النيفر، وكلاهما تونسيَّين من مدينة صفاقس، تفيد أنّ مهنى بن علي قاسم تدخّل في مرحلة ما في هذا النزاع وعقد اتفاقًا بين الطرفين[٢١]. ولعل ما يدعم ما نذهب إليه من توليّ مهنى بن علي بن قاسم، المتوفى في طرابلس في أواخر سنة ١٨١٧[٢٢]، منصب الوكيل، رسالة أرسلها

التجـار التونسـيون المقيمـون في طـرابلس إلى أحمـد باي، باي تـونس، في عـام ١٨٤٦. ففـي هـذه الرسـالة، أبلـغ هـؤلاء التجـار حكومتهم بوفاة الوكيل التونسي في ذلك الوقت، رجب بن علي قاسم، وطلبوا منه تعيين صالح بن محمد بن علي قاسم مكان عمه. لكـن المثير للاهتمـام في هـذه الرسـالة، أن هـؤلاء التجـار التونسيين ولإضفاء الشرعية على طلبهم، أكدوا أن عائلة ابن علي قاسم دخلت في خدمة الدولة التونسية منذ مائة عام[٢٣]. ولعله من الجدير بالذكر في هذا السياق، أنه بالرغم من أن طلب التجار التونسيين بخصوص تعيين صالح بن محمد بن علي قاسم، لم تتم الاستجابة له، فقد استمرت نفس العائلة تشغل منصب الوكيـل حـتى عـام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠)؛ فبعـد وفـاة رجـب حـلّ محلـه شقيقاه محمد وصادق على التوالي[٢٤].

إنّ الهدف من إثارة موضوع وجود وكيل تونسي دائم مقيم في طرابلس يكمن بالدرجة الأولى في إثبات وجود جالية تجارية مُشَكَّلة من التونسيين. وفي نفس هذا السياق نلاحظ وجود تمثيل من نوع آخر للجالية التونسية في الإيالة، وهو المتمثل في المبعوثين الخاصيين الذين كانت ترسلهم الحكومة التونسية إلى طـرابلس وقـت الحاجـة للـدفاع عـن مصـالح رعاياهـا والمطالبـة بحقوقهم.

دون شـك لا يشـكّل تبـادل المبعـوثين أو السـفراء حـدثًا استثنائيًا، فمن عادة الحكومات أن ترسل ممثلين لها في أوقات السلم كما في أوقات النزاع لمناقشة القضايا المشتركة وحل الخلافـات القائمـة. عـلى أن الجـدير بالتنويـه أن ذكـر وجـود هـؤلاء المبعـوثين في هـذا الإطـار يمثـل مـؤشرًا إضـافيًا يعـزز مسـألة اعتبـار عـدد عـلى الأقـل مـن التجـار التونسـيين المقيمـين في طرابلس جالية، وهو الأمر الذي فرض بالتالي وجود ممثل دائم لباي تونس في طرابلس، وهو الوكيل، في الظروف العادية، في حين تطلب إرسال مبعوثين خاصيين في الظروف الاستثنائية. فبالرغم من وجود الوكلاء المعينين في طرابلس بشكل دائم، وجد بايات تونس أنفسهم مضطرين في بعض الحالات (فشل دور الوكيل على سبيل المثال) إلى إرسال مبعوثين لحل المسائل العالقة.

المعلومات عن هؤلاء المبعوثين التونسيين ومهماتهم هي في الواقع قليلة جدا. غير أنّ ما يورده حسن الفقيه حسن في يومياتـه عـن أحـد هـؤلاء المبعـوثين التونسـيين إلى طـرابلس، يلقي الضوء على طبيعة هذه البعثات. فيذكر حسن فقيه حسن وصـول الشاوش سليم، آغا الجيش التونسي، إلى طـرابلس في مسـاء يـوم الجمعـة ٢٤ رجـب مـن سـنة ١٢٤٩هـ/ نـوفمبر ١٨٣٤، كمبعـوث مـن قبـل باي تـونس حسـين باشـا، وأن مهمتـه كانـت بالدرجة الأولى هي المطالبة بما تمّ الاستيلاء عليه من أرزاق عدد من رعايا تونس وهم من التجار الصفاقسيين، حيث أقام شـهرا كـاملا ولـم يغـادر حـتى اسـترجع لهـؤلاء التجـار مـا أُخـذ منهم[٢٥]. وقـدوم هـذا المبعـوث، في هـذا التاريخ بالذات يمثـل اسـتثناء فرضـته الأحـداث الـتي عانـت منهـا طـرابلس في هـذه الفـترة، إذ أنهـا شـهدت خـلال الأعـوام ١٨٣٢-١٨٣٥ حـربًا أهليـة، تُعرف في المصادر بثورة المنشية، بثت الفوضى في البلاد، وأدت إلى سـقوط حكـم الأسرة القرمانليـة (١٧١١-١٨٣٥) وعـودة إيالـة طرابلس مجددا تحت الحكم العثماني المباشر.

قد يبدو إرسال باي تونس آغا جيشه إلى طرابلس في مثل هكذا ظروف للاطلاع على الأوضاع عن قرب في البلد المجاور المضـطربة أحوالـه أمـرًا طبيعيًـا وعـاديًا، غـير أن وصـول هـذا المبعوث في هذا التاريخ لم يكن له علاقة بالثورة المندلعة في طرابلس بقدر ما كان له علاقة بدور الوكيل التونسي خلال هذه الثورة. فمن خلال ما تذكره المصادر فإن وكيل تونس آنذاك، رجب بن علي قاسم، غادر المدينة أين كان يباشر مهامه عادة ليقيم في المنشية، معقل الثورة[٢٦]. وهكذا وحيث إن أيّا من الطرفين المتحاربين لم يتمكن من تحقيق نصر مؤكد، اضطرت حكومـة تـونس إلى إرسـال منـدوب للمطالبـة بحقـوق تجارهـا الذين تعرضوا للنهب. هذا ويجدر التنويه إلى أن الوكيل رجب بن علي قاسم لم يتم عزله من منصبه آنذاك، بل نجده يقوم من مقـر إقامتـه الجديـد بمراسـلة حكومتـه وينقـل إليهـا تطـورات الأحداث، كما نلاحظ أنه كان دائمًا أول من يلتقي بمبعوث باي تونس الذي لم تكن زيارته المشار إليها الزيارة الوحيدة التي قام بها إلى طرابلس[٢٧].

ثالثًا: تجار رعايا تونس (أفراد ومجموعات)

على الرغم من أن المصادر تبدو بشكل عام قاصرة عندما يتعلق الأمر بتحديد هوية الأفراد بدقة، فإنّ الأمثلة التي تتعلق بالتجـار المقيمـين في طـرابلس والـذين قـدموا أنفسـهم كرعـايا تابعين إلى إيالة تونس متعددة. ولعلّه من المناسب التذكير بأن الجاليـة التونسـية في طـرابلس، والـتي تشـكّلت مـن أفـراد ومجموعـات، كانـت تنتمي إلى مناطق مختلفة في إيالة تـونس. وفقا لذلك، سوف أتناول مسألة الرعايا التونسيين في جزئيتين: تتعلّق الأولى بالتجار القادمين من جزيرة جربة وتستند إلى مثال واحد ولكنه معبّر جدّا، وهو مثال أبو سلامة بن سعيد بو شداخ الجربي، فيما تهتم الجزئية الثانية بعرض بعض النماذج من التجار الـذين كـانوا ينتمـون إلى مـدن ومنـاطق تونسـية أخـرى. هـذا

التقسيم يمليه عمليًا، في الواقع، نوع المصادر التي تمّ الاعتماد عليها. فمن خلال التمعّن في هذه الأخيرة، يتبيّن أنه من بين جميع التجار المنحدرين من تونس، تميّز التجار القادمون من جزيرة جربة بوضوح في المصادر المحلية وكانوا الأكثر ذكرًا. في المقابل، فإن المصادر الأوروبية (الفرنسية تحديدًا) تضمّنت إشارات عدّة، تربط التجار التونسيين الموجودين في طرابلس بمختلف مدن ومناطق إيالة تونس، بما في ذلك جربة.

من المؤكّد أنّ العلاقات السياسية والثقافية بين طرابلس وتونس كانت مهمّة وعميقة، ولكن هذه العلاقات اكتسبت المزيد من القوة من خلال ما يمكن أن يُطلق عليه مدن-محطات (des villes-étapes)؛ فالمتصفّح لبعض المصادر ولبعض الأعمال الحديثة يكتشف بأن جزيرة جربة شكلت أنموذجا للمدينة –المحطة. فقرب جربة من اليابسة، فضلا عن موقعها الاستراتيجي أهّلاها للقيام بدور أساسي في أوقات السلم كما في أوقات الحرب. عليه فإنّ الوفرة النسبية للمعلومات في المصادر المحلية عن الرعايا التونسيين المنحدرين من جربة بشكل خاص هو أمر مفهوم. وفي هذا الإطار يقدم التاجر أبو سلامة بن سعيد بو شداخ أنموذجًا مثيرًا للاهتمام من بين هؤلاء التجار الجرابة على وجه الخصوص والتونسيين عمومًا.

فهذا التاجر على الرغم من إقامته بشكل دائم في طرابلس، كما تفيد بذلك المصادر، حافظ على انتمائه لإيالة تونس. فوفقا لأحد قيودات محكمة طرابلس الشرعية يعود إلى سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤ والمتعلّق بمسألة دين وسندات مالية، تمّ ذكره بشكل لا لبس فيه بصفته تاجرًا تابعا لايالة تونس (تاجر من عمل محروسة تونس)[٢٨]. كما تؤكد المعلومات المتوفرة عن هذا التاجر على أن إقامته في طرابلس لا تعود إلى عدة سنوات سابقة لهذا التاريخ فحسب، حيث يذكره حسن الفقيه في يومياته لأول مرة في عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣ وفي سياق يكشف أن هذا التاجر كان يقيم في طرابلس قبل هذا التاريخ، بل تواصلت إلى ما بعد سنة ١٨٤٦[٢٩].

خلال هذه السنوات ظلّ حسن الفقيه حسن، الذي كان فيما يبدو مُقرّبا من هذا التاجر التونسي، يشير إلى حياته الشخصية وبعض أنشطته. فهو يُعلمنا مثلاً أن أبو سلامة اشترى في عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤ منزلاً بحومة باب البحر مجاورا للقنصلية الإنجليزية، كما يفيدنا أيضًا أنه زوّج ابنته في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩ من ابن عمه قاسم بوشداخ[٣٠]. أما بالنسبة لأنشطته التجارية، فبالرغم من أن التفاصيل عنها قليلة، فمن خلال إشارة واردة في إحدى وثائقنا يتبين أنه كان لديه حانوتًا في أحد أهم أسواق مدينة طرابلس، وهو سوق الرباع الجديد، مما يشي بأنه يعمل في تجارة المنسوجات[٣١]. كما يبدو أن تجارة المواد الغذائية (القمح على وجه الخصوص) كانت أحد مجالات تجارته الرئيسية؛ ففي شهر رمضان من عام ١٢٤٧هـ/١٨٣٢ يشير حسن الفقيه حسن إلى وصول مركب من تونس إلى ميناء طرابلس محمّل بالقمح لصالح أبو سلامة[٣٢].

مع ذلك، ورغم قلة التفاصيل عن النشاط التجاري لبو سلامة بوشداخ، فإنه من شبه المؤكد أن نشاطه لم يكن متواضعًا. فهو يُذكر، على سبيل المثال، في الوثائق في عام ١٨٣١ كدائن لباشا طرابلس (يوسف باشا) بمبلغ ١٧٣٢ ريال دورو[٣٣]، وكدائن أيضًا لابن الأخير علي باشا (الثاني) في عام ١٨٣٣[٣٤]. علاوة على ذلك، فإن حسن الفقيه حسن يذكره كمالك لمركب (brigantine).[٣٥] ويبدو أنّ وضعه المالي الجيد جعله يحظى بمكانة رفيعة داخل المجتمع الطرابلسي حيث ذكره حسن الفقيه حسن في يومياته وفي مناسبات عديدة بوصفه واحدا من " جماعة التجار"، أي من كبار تجار المدينة وأحد أعيانها[٣٦].

إن التأكيد على وجود هذا التاجر التونسي في طرابلس لسنوات عديدة ومتواصلة، من جهة، وعلى المكانة المرموقة التي احتلها في المجتمع الطرابلسي، من جهة أخرى، لا يعني بأي حال من الأحوال تخليه عن هويته التونسية وتبعيته لايالة تونس. فبصرف النظر عن الإشارة بكل وضوح إلى كونه من رعايا تونس في الوثائق، كان أبو سلامة بوشداخ يتصرف كواحد من أفراد الجالية التونسية البارزين في طرابلس، وهو ما سمح له بالظهور كنائب للوكيل التونسي رجب بن علي قاسم أثناء غياب هذا الأخير[٣٧].

ولعله من المهم التنويه أن أبو سلامة بوشداخ لا يشكل استثناء؛ فمن خلال بعض ما تضمنته المصادر المحلية من معلومات حول أفراد عائلة ابن علي قاسم يتبين أن هذه العائلة أقامت في طرابلس لسنوات طويلة، قدّرها البعض بأزيد من قرن، ورغم ذلك، وربما بسبب تولي بعض أفرادها وظيفة الوكيل، تشبث أفراد العائلة بتبعيتهم إلى ايالة تونس. فإلى جانب الوكيلين التونسيين اللذين سبقت الاشارة اليهما والمتوفيان كليهما في طرابلس، مهنى بن علي قاسم الذي يُذكر وجوده في طرابلس منذ سنة ١٧٦٧ وابنه رجب، تذكر الوثائق من أبناء هذه الأسرة في منتصف القرن التاسع عشر كل من محمد وحميدة وصالح وصادق الذين كانوا جميعهم من التجار المقيمين في طرابلس[٣٨]. من جانب آخر، فإنه من بين أسماء الموقعين

على الرسالة المذكورة آنفا، والمُوجهة من قبل التجار التونسيين إلى أحمد باي في سنة ١٨٤٦، يمكن أن نُميّز بعض الاسماء التي ذكرت في المصادر المحلية منذ أوائل القرن التاسع عشر مثل الأخوين عمر ويحي بعيرة، ورمضان بن عمر الدواي، والذي كان والده بالمناسبة مقيما أيضًا في طرابلس حيث برز كأحد متولي مصروفات يوسف باشا في العقد الأول من هذا القرن[٣٩]. كما تظهر من بين الموقعين على هذه الرسالة أيضًا بعض الأسماء التي أزعم أن أصحابها هم من نسل تجار تونسيين أقاموا في طرابلس في بدايات القرن الثامن عشر. فمن بين هؤلاء أذكر على سبيل المثال يونس بن رزين الذي ربما يكون من نسل أحد الأخوين أحمد ومحمد بن رزين الجربي المذكورين في وثائق محكمة طرابلس الشرعية في سنتي ١٧٢٣ و١٧٢٦؛ والحاج محمد الدنقيز والحاج يوسف الدنقيز اللذين من المحتمل أن يكونا من نسل محمد بن الحاج أحمد الدنقيز الجربي وقاسم الدنقيز الجربي المذكورين في وثائق المحكمة أيضًا في سني ١٧٢٥ و١٧٢٦[٤٠].

من ناحية أخرى، إن كانت الأمثلة التي تمدنا بها المصادر المحلية، والتي تم تقديم بعضها، تتعلق إلى حد كبير بالتجار الذين ينتمون إلى جزيرة جربة، فإن بعض الإشارات، تتوفر أيضًا عن تجار منحدرين من مدن ومناطق تونسية أخرى. ويقدّم الحاج سالم بن عمر الصفاقسي (أصيل صفاقس)، مثالاً مهمًا في هذا الإطار. فالمصادر وإن لم تذكر صراحةً تبعيته إلى إيالة تونس، فإنّ بعض التفاصيل المتعلقة بحياته الخاصة والمهنية، تُظهر أنه رغم إقامته في طرابلس لفترة طويلة، بقي محافظا على علاقات متعددة مع تونس، ومع مدينة صفاقس على وجه الخصوص. فمن خلال دعوى قضائية بشأن ميراثه، رُفعت أمام محكمة طرابلس الشرعية، يتبيّن أنه كان يقيم مع أسرته في مدينة طرابلس، حيث اشترى منزلاً وأرضًا في ضواحي المدينة؛ كما تضمنت قائمة ممتلكاته منزلًا وأرضًا في صفاقس أيضًا، الأمر الذي يشير إلى أنه لم يقطع صلته أبدا بموطنه الأصلي. فضلا عن ذلك، فإن النظر في أنشطته التجارية خلال حياته يؤكد صلاته بصفاقس؛ فالجزء الأكبر من تجارته، وكما تفيد وثائق المحكمة المتعلقة به، كان مع فزان التي كان يستورد منها العبيد والسنا والنحاس، غير أن علاقته التجارية كانت قوية أيضًا مع مدينة صفاقس أين كان يقيم شريكه أحمد الشرفي[٤١].

هذا كما تتضمن وثائق الأرشيف الفرنسي أمثلة أخرى لتجار-رعايا باي تونس ينتمون إلى مدن تونسية مختلفة استقروا في طرابلس في القرن الثامن عشر. في هذا الإطار تشكل عقود استئجار السفن المسجلة في القنصلية الفرنسية في طرابلس، على سبيل المثال، أهمية كبيرة. فهذه الوثائق تحتوي على معلومات قيمة، حتى وإن كانت مقتضبة، حول المستأجرين. فبالإضافة إلى اسم المستأجر أو أسماء المستأجرين، تمدنا بمعلومات عن انتماءاتهم العرقية والطائفية، وفي كثير من الحالات، عن انتماءاتهم المناطقيّة، وكذلك عن أماكن إقاماتهم. فمن خلال الاطلاع على جزء من هذه العقود تبين أن عدد التجار الذين تم تحديد هوياتهم ليس قليلا. وفي هذا السياق تشير الوثائق، على سبيل المثال، إلى تاجر من أشراف مدينة سوسة: سيدي حسن بن الحاج عمر، كما تشير إلى الحاج محمد النمير والحاج عثمان العباسي، وكليهما من تجار مدينة تونس[٤٢]. وعلى الرغم من أن التجار الجرابة كانوا هم الأكثر ذكرا في الوثائق المحلية، كما سبقت الإشارة، فإن علاقات جربة بطرابلس كانت من الأهمية بحيث لم تخل الوثائق الفرنسية بدورها من إشارات إلى العديد منهم؛ فمن بين هؤلاء يمكن أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، سيدي عمر الباسي الذي تمّ التعريف به كتاجر جربي خبير في الشاشية ومقيم في طرابلس، ورحومة الهواش والذي تم التعريف به أيضًا كتاجر جربي مقيم في طرابلس والتي كان يمتد نشاطه منها ليشمل كل من مصراتة وجربة[٤٣].

إن تناول موضوع الجالية التونسية في طرابلس من منظور يولي اهتماما أكبر للأفراد، يعدّ، في اعتقادي، خطوة جدّ مهمة لمن رام دراسة المجتمع التجاري الطرابلسي. فهذه المقاربة تسلط الضوء على ظاهرة قليلا ما تناولتها الأعمال الكلاسيكية، والمتمثلة بشكل خاص في مقدرة هؤلاء الأفراد/التجار الذين أقاموا في طرابلس لفترات طويلة، على الاحتفاظ بهويتهم "الوطنية" على الرغم من انتمائهم إلى دار الإسلام. والتوسّع في هذه النقطة وفيما يمكن أن تطرحه من أسئلة/تساؤلات يبعدنا عن موضوع هذه الدراسة، غير أنها تدفع بنا إلى التفكير في الآليات التي مكّنت هؤلاء التجار من الاحتفاظ بهويتهم التونسية رغم إقامتهم الطويلة في طرابلس.

إن التمعّن في نشاط التجار التونسيين كما تصوره المصادر المحلية والأجنبية، المعتمد عليها في هذه الدراسة، يبيّن ارتباط هذا النشاط بشكل رئيسي بحركة المبادلات بين مدينة طرابلس والمدن التونسية، أما التعامل مع مناطق أخرى داخل ايالة طرابلس وخارجها فقد بدا محدودا واقتصر على عدد قليل منهم. وهذه الملاحظة حول ارتباط تعامل التجار التونسيين بموطنهم نجد صداها أيضًا في تشكيلهم لشركات الأموال

وشركات القراض التي سيروا من خلالها تجارتهم البعيدة. فجل هؤلاء التجار فضلوا التعاطي في مثل هذه المعاملات، في الأغلب، مع أبناء جاليتهم. والأمثلة في هذا الشأن متعددة، من ذلك ما ذكر في سجلات محكمة طرابلس الشرعية عن شركة قامت بين أحمد بن رزين الجربي وأخيه محمد تتعلق بتجارة فلفل ولَكّ، وبينه أيضًا وبين مجموعة من التجار الجرابة بخصوص تجارة لفة؛ وشركة بين قاسم بن حمودة بن زهرا الجربي ومحمد بن رمضان الجلولي الصفاقسي- بخصوص صوف؛ كما ذكرت معاملات أمانة بين التاجر الحاج شعبان كردع الجربي والحاج علي بن عيسى- الجربي؛ وذكر أيضًا الأخوان يحي وشعبان بعيرة كشر-يكين في تجارة متعددة السلع شملت بالإضافة إلى طرابلس مدن تونس وجربة وأزمير واسلامبول؛ هذا كما أشار حسن الفقيه حسن في يومياته إلى شركة قائمة بين محمد الهواش الجربي وتاجر صفاقسي- (لم يُسَمّه) تتعلق بتجارة أقمشة[٤٤].

من ناحية أخرى، فإن وجود ممثلين/ وكلاء لبايات تونس في طرابلس، يبدو أكثر من محفز لكل الذين فضلوا الحفاظ على هويتهم "الوطنية" من التجار التونسيين. دون أن نغفل بطبيعة الحال عن عامل تجاور البلدين، فضلا عن وقوع جربة الجزيرة- المحطة في منطقة يمكن وصفها بالحدودية؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الوضع السياسي والاقتصادي الحرج والمضطرب في طرابلس، لا سيما في نهاية القرن الثامن عشر- بداية القرن التاسع عشر، لا يشجع كثيرًا التجار الذين كانوا أكثر حرصًا من غيرهم من الفئات الاجتماعيّة على الدفاع عن مصالحهم وحماية ممتلكاتهم، على التخلي عن ولائهم لبلدهم الأصلي. ف"رأس المال جبان"، يقول المثل.

والحديث عن وجود جالية تونسية في طرابلس يحتاج لتوضيح ذلك أن عملية التخلي عن هوية المنطقة/الموطن الأصلي وانتحال هوية المنطقة/الموطن الجديد ليست مجرد حدث بل سيرورة لها محطات عدة يصعب، بسبب تداخلها، رصد تواريخها. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ التحوّل على سبيل المثال إلى محليين أو الاستقرار في موطن جديد مع الاحتفاظ بهوية الموطن الأصلي لا يمكن التعويل عليه بالكامل ذلك أن عامل التحوّل يمكن رصده داخل الإقليم/ القطر الواحد. فالتاجر الجربي أو الصفاقسي- الذي يغادر مدينته ويستقر في مدينة تونس عادة ما يحتفظ بهوية الموطن الأصلي ولا يعرف في موطنه الجديد إلا باسم مدينته. وكذلك الأمر بالنسبة لتجار إيالة طرابلس الذين يتخذون من مدينة طرابلس موطنا لهم. وهذا الأمر يفسر- في تقديري ووفق ما تذكره ذات التقارير تشكّل الجالية التونسية في طرابلس من مجموعات وحدتهم أصولهم المناطقية التي ميزتهم لا فقط عن الطرابلسيين بل وميزتهم أيضًا عن أبناء بلدهم. فمن خلال العرض المقدم لبعض التجار الذين ينتمون إلى مدن تونسية مختلفة، افترض، أن قدرتهم على الحفاظ على هويتهم "الوطنية" يمكن تفسيرها من خلال تحوّل هؤلاء التجار من مجرد أفراد ناشطين في الفضاء الطرابلسي/الليبي إلى جماعة موحّدة تمكّنت بفضل تماسكها أن تحتل مكانة متميّزة في المجتمع الطرابلسي- خاصة في عهد يوسف باشا (١٧٩٥-١٨٣٢). وهذا التميز يتضح جليا في عهد هذا الأخير حيث السلطة، محلية أو أجنبية، ما فتئت تدعوهم كمجموعة للمشاركة في المناسبات الخاصة[٤٥].

إن مسألة تحوّل هؤلاء التجار من مجموعة أفراد إلى جماعة متماسكة ومتناغمة هي مسألة مهمة للغاية. ومع ذلك، فإن إثارة هذه المسألة على نطاق واسع يأخذ في الاعتبار كل مجموعة من التجار المنحدرين من المناطق التونسية المختلفة بوصفها جماعة قائمة بذاتها يبدو غير ممكن في الوقت الحالي، خاصة وأن المصادر لا تساعدنا كثيرا. عليه، وبالنظر إلى المعطيات المتاحة، سيتم التركيز، بشكل خاص، على جماعة التجار الجرابة. فعلى الرغم من أن هؤلاء التجار لا يمكن اعتبارهم نموذجًا يعكس نسقًا عامًا اعتمده جميع تجار ايالة تونس المقيمين في طرابلس، إلا أن عدد الجرابة الكبير مقارنة بغيرهم وانتمائهم إلى مجموعة مميزة (جماعة الجرابة) هي مسألة لا يمكن تجاهلها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحول المنوه إليه. ففي الواقع وأيا كانت أسباب هذا التحوّل، فإن تعدّد وتواتر ذكر التجار الجرابة على وجه الخصوص، من بين كل تجار الجالية التونسية، يجعلان منهم مثالا يعزز الفرضية المقترحة.

لقد شكّل التجار الجرابة، كما سبق الذكر، أكثر من نصف التجار التونسيين المقيمين في طرابلس (خمسون تاجرا من مجموع سبع وثمانين تاجرا أي بما نسبته ٥٧،٤٧%)، الأمر الذي يعود إلى حد كبير، من ناحية، إلى أهمية هذه الأخيرة كمركز ومحطة أساسية لتجارة جزيرة جربة مع بلدان المشرق، ومن ناحية أخرى إلى العلاقات التاريخية العميقة التي تربط جربة بطرابلس، سواء على المستوى السياسي/ الإداري[٤٦]، أو على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[٤٧]. فبفضل قدم هذه الصلات والتواجد الكثيف لتجار جربة في طرابلس، تمكّن هؤلاء الأخيرين من تشكيل تجمّع خاص بهم ضمن الجالية التونسية. بكل تأكيد، لا يمكن الجزم بأن التجار التونسيين

الآخرين لم يشكلوا بدورهم تجمعات مشابهة قائمة على وحدة الانتماء المناطقي أو الجهوي، غير أن المصادر لا تساعد على تطوير هذه النقطة. فباستثناء بضع إشارات موجزة ومقتضبة عن تجار مدينة صفاقس بوصفهم جماعة (الصفاقسية/ جماعة الصفاقسية)[٤٨]، لا توجد أي معلومات فيما اطلعت عليه من وثائق، عن وجود تجمعات تونسية أخرى من هذا النوع. عليه، يمكن المجازفة بالقول بأنه من بين جميع تجار دار الإسلام، كان تجار جربة هم الوحيدون الذين ظهروا كمجموعة متفردة.

فالتدقيق في المصادر المحلية (سجلات المحكمة الشرعية ويوميات حسن الفقيه حسن على وجه الخصوص) يكشف عن شواهد متعددة تخصّ هؤلاء التجار بوصفهم مجموعة خاصة في المجتمع الطرابلسي/ الليبي تشكلت على أساس الانتماء المناطقي المشترك (الجرابة/ جماعة الجرابة). إن خصوصية هؤلاء التجار لا يفسرها نشاطهم المميز والذي مكنهم من احتلال مكانة بارزة في أوساط الأعمال في الإيالة وحسب، بل ويفسرها أيضًا انتمائهم لجماعة جد متماسكة. من ذلك ما تذكره المصادر بخصوص وجود رواق خاص بهم (جعبة الجرابة) يقع في سوق الرباع الجديد؛ كما كان لهم حي خاص في أحد أحياء منطقة المنشية في طرابلس لا يزال يحمل حتى اليوم اسم شارع الجرابة[٤٩]. هذا ويذكر حسن الفقيه حسن أن جماعة الجرابة كانت تشارك في النقاشات التي كانت تثار حول عدد من المسائل التجارية. ففي سياق الحديث مثلا عن مسألة تتعلق بقيمة الضرائب التي يجبيها ملتزمو الجمارك اليهود عن عمليات استيراد الأرز والزيت، يذكر حضور هذه الجماعة مع جماعة البلاد (وجهاء مدينة طرابلس) في الاجتماع الذي عقده شيخ البلد لإعادة النظر في قيمة هذه الضرائب[٥٠].

إن أهمية مكانة ودور هذه الجماعة في طرابلس يشير من ناحية إلى تنوع الصلات بين طرفين، أحدهما أجنبي والآخر محلي، ويؤكد، من ناحية أخرى، متانة العلاقات المختلفة التي ربطت مناطق الجنوب التونسي ومناطق غرب إقليم طرابلس بالرغم من استقلالية كل من الطرفين. في هذا السياق، سوف أقتصر على ذكر واقعتين تؤكدان بشكل قاطع مسألة خصوصية الجرابة كجماعة قائمة بذاتها ضمن الجالية التونسية. ففي إطار سرده لأخبار حملة سردينيا على مدينة طرابلس في سنة ١٨٢٧، يذكر حسن الفقيه حسن أنه كان واحدا من المدافعين عن المدينة، مضيفًا أنه اختار موقعه بين جماعة الجرابة التي شاركت أيضًا في الدفاع عن المدينة[٥١]. من جهة أخرى، وبما أن العلاقة بين الجرابة والطرابلسيين كانت قائمة على الشراكة والتكامل بين الجنوب التونسي وغرب إيالة طرابلس، فقد كان من الطبيعي أن تكون المصالح متبادلة. ومن هنا فقد أكد المرسوم الصادر عن علي باشا قرمانلي (١٧٥٤-١٧٩٢)، في سنة ١٧٧٥ والقاضي بتعيين ممثل لتجار طرابلس في مدينة الإسكندرية، على أن تجار جربة هم أيضًا موضع رعاية هذا الممثل أسوة بالتجار الطرابلسيين[٥٢].

لكن، وحيث أن العلاقات عادة ما تكون معقدة ومتغيرة أيضًا، فقد كان من البديهي أن ينعكس هذا الأمر على جماعة الجرابة وهو ما يمكن إدراكه من خلال الأخبار التي ينوّه ببعضها صاحب اليوميات. ففي سياق حديثه عن مشاركة تجار جربة كجماعة في المناسبات السعيدة التي تنظمها السلطات المحلية والتونسية يذكر حسن الفقيه حسن حضورهم المأدبة التي أقامها الوكيل التونسي على شرف بعض أعيان ومخازنية طرابلس؛ كما يذكر أيضًا حضورهم، رفقة بعض قيادات المدينة السياسية ووجهائها، الحفل الذي أقيم بمناسبة ختان أحفاد يوسف باشا[٥٣]. مع ذلك فإنه يجب التنبيه إلى أن هذه المكانة التي حظي بها تجار جربة بحسبان انتمائهم إلى جماعة تحظى بالتقدير في الإيالتين لها محاذيرها؛ ففي حال تورط أحد أفراد جماعة الجرابة في عمل يعتبر معاديا لحكومة طرابلس، يقول صاحب اليوميات، فإن الجماعة تكون بأكملها معنية بالأمر. فخلال الحرب الأهلية (١٨٣٢-١٨٣٥) في طرابلس مثلا، تم القبض على التاجر الجربي أحمد الباسي بتهمة مراسلة الآغة عثمان الأدغم حاكم مصراتة المنشق عن حكومة طرابلس، وعند أمر الباشا بتفتيش بيته تم إحضار جماعة الجرابة كما تم أيضًا اطلاعهم على دليل تورطه[٥٤]. ولعل المثير للاهتمام في هذه القضية هو تدخل الوكيل التونسي رجب بن علي قاسم في إطلاق سراح أحمد الباسي رغم وجوده خارج المدينة. ليس هذا وحسب، بل وقد كان من بين المعارضين لسلطة الباشا. هذا ويشير حسن الفقيه حسن إلى أن هذا الوكيل تواصل في هذا الشأن مع حسونة قبطان الموراني قائد السفينة التونسية المتواجدة في ميناء طرابلس في تلك الأثناء والتي كانت تحمل شاوش السلطان العثماني[٥٥].

خَاتِمَةٌ

إن التركيز في هذه الدراسة على التجار التونسيون في طرابلس، وعلى بروزهم كجالية تتشبث بهويتها التونسية، رغم انتماء الإيالتين إلى فضاء سياسي واحد، الدولة العثمانية، قد ينتهي بنا إلى إعادة النظر في بعض المسلمات. فالدراسات الحديثة، القومية والإسلاموية والتي عالجت موضوع نشأة الدولة تذهب، ولأسباب مختلفة، إلى أن ظهور الدولة القطرية وَهْمٌ تكفّل المحتل بتسويقه انطلاقًا من مفهوم الدولة – الأمة. بناء عليه، تكون فرضية وجود إرهاصات مبكرة لتشكل دولة قطرية في العديد من بلدان دار الإسلام هي فرضية لا أساس لها من الصحة ذلك أن الدولة القطرية هي صناعة استعمارية بامتياز.

لا أحد ينكر دور المحتل في ظهور الدولة الحديثة في بلدان دار الإسلام، لكن الحرص على تجاهل دور الحراك المحلي في ظهور نزوع مبكر للاستقلال عن الدولة العثمانية وبناء دولة "قطرية" يفقد وجهة نظر هؤلاء قيمتها. فالدولة عادة ما تدين في قيامها لعاملين واحد خارجي، ويكون في غالب الأحيان الأهم، وآخر محلي. وقد كان من الممكن الاستشهاد ببعض التجارب التي اختبرتها الإيالتين قبل الاحتلال، تجارب سياسية قادت إلى ظهور شكل من أشكال الحكم الذاتي، لكني ارتأيت التركيز على عامل غير سياسي نادرًا ما يتم الالتفات إليه ذلك أن الدارسين لموضوع الدولة لا يرون من هذه الأخيرة سوى بنيتها الفوقية.

الاحالات المرجعية:

(1) André Raymond, « Les commerçants ottomans « étrangers » au Caire au XVIII(e) siècle », in *Gens de passages en Méditerranée de l'Antiquité à l'époque moderne, Procédures de contrôle et identification*, sous la direction de Claudia MOATTI et Wolfgang KAISER, (Paris : Maisonneuve & Larose, 2007), 263.

(٢) إن مشكلة المصادر المتعلقة بتحديد هوية الأشخاص والصعوبة التي تمثلها في عملية التمييز بين العابرين والمقيمين الدائمين في الدولة العثمانية وولاياتها بشكل عام، تناولتها بشكل موسع وتفصيلي الباحثة المؤرخة نيللي حنا في دراستها الخاصة بالشبكات في العالم العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، انظر:

Nelly Hanna, « Les réseaux dans le monde ottoman aux XVIe et XVIIe Siècles : le migrant et l'étranger », in *Gens de passage en Méditerranée de l'antiquité à l'époque moderne : Procédures de contrôle et d'identification*, sous la direction de Claudia MOATTI et Wolfgang KAISER, (Paris : Maisonneuve & Larose, 2007), 118-120.

(٣) ففي الوقت الحاضر توجد أسماء عائلات في ليبيا مثل: المصري، والاسكندراني، والسوداني والجزائري (وينطق الدزيري) والشامي، والتركي، والقريتلي، والازمرلي والقرمانلي والقرجي، والقرقني، والقابسي، والمهدوي، والقروي، والمدنيني، والصفاقسي، والمطماطي، والجربي، والبسيكري، والفاسي، المغربي... إلخ. ونفس الأمر ينطبق بالمقابل على الليبيين الذين استقروا في بلدان العالم العربي لسنوات عديدة وكونوا جزءا من نسيجها الاجتماعي ولكنهم احتفظوا بألقاب تدل على موطنهم الأصلي. من ذلك على سبيل المثال اننا نجد في تونس اليوم مواطنين تونسيين يحملون أسماء تشير إلى مدن ومناطق وقبائل مختلفة في الأراضي الليبية مثل: الطربلسي، الزواري، الزليطني، المصراتي، الفزاني، الغدامسي، الدرناوي، والبنغازي والفرجاني والمحمودي... إلخ.

(٤) انظر بخصوص وجود وكيل مغربي في طرابلس: عبد الهادي التازي، **أمير مغربي في طرابلس ١١٤٣ هـ/١٧٣١، أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي**. (المغرب: مكتبة فضالة، دون تاريخ)، ٢٥٤. حيث يذكر التازي أن بداية هذا النوع من التمثيل المغربي في طرابلس يعود إلى عهد المولى سليمان (١٧٩٢-١٨٢٢) وأن أول وكيل مغربي كان الشيخ الريفي الذي تم تعيينه في هذه الوظيفة في سنة ١٧٩٥. وبخصوص الوكيل الجزائري في طرابلس ("قنصل الجزائر") انظر: جوناثان كودري، **يوميات الطبيب جوناثان كودري في طرابلس الغرب (١٨٠٣-١٨٠٥)، طبيب البارجة الأمريكية فيلادلفيا**. ترجمة وتعليق عبد الكريم أبو شويرب (طرابلس: الجمعية الليبية لتاريخ العلوم الطبية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨)،٨١؛ وحول وجود وكيل مصري بطرابلس انظر: سامح ابراهيم عبد العزيز، **العلاقات بين مصر وطرابلس الغرب في عهد الأسرة القرمانلية**. سلسلة الدراسات التاريخية رقم ٨٧ (الجماهيرية الليبية: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٨)، ٢٥١-٢٥٢؛ أما فيما يتعلق بالمبعوثين العثمانيين إلى طرابلس والذي ارتبط وجودهم بالدفاع عن مصالح التجار من

الأتراك العثمانيين فانظر: حسن الفقيه حسن، **اليوميات الليبية، الجزء الأول ٩٥٨-١٢٤٨ هـ (١٥٥١-١٨٣٢)**. تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، سلسلة نصوص ووثائق رقم ١-٧ (الجماهيرية الليبية: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط ٢، ٢٠٠١)، ٣٦٥، ٤٠٥، ٤٠٦، ٥١٤، ٥٨٤، ٥٩١، ٦٣١؛ حسن الفقيه حسن، **اليوميات الليبية، الجزء الثاني الحرب الأهلية ونهاية العهد القرمانلي ١٢٤٨-١٢٥١ هـ (١٨٣٢-١٨٣٥)**. تحقيق عمار جحيدر، سلسلة نصوص ووثائق رقم ٢-٧ (الجماهيرية الليبية: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠١)، ٩٠، ٧٨٩.

(٥) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (سيشار إليه لاحقًا بالاختصار التالي: م. ل. م. د. ت)، سجلات محكمة طرابلس الشرعية (سيشار اليه لاحقًا وفق الاختصار: س. م. ش)، **سجل رقم ٦٤٠ (١١٧٤-١١٧٧)**، ٩٥؛ **سجل رقم ٦٤٦ (١١٧٧-١١٧٩)**، ٢٠؛ **سجل رقم ٦٤٣ (١٢٠٤-١٢١٥)**، ٢٤، ٩٧؛ **سجل رقم ٢٥١ (١٢١٧- ١٢٢٢)**، ١٣٦؛ حسن الفقيه حسن، **اليوميات**، ج١، ٦٢٤، ٦٣٣؛

Centre d'Archives Diplomatique de Nantes, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n°6 (document daté du 16 septembre 1783), carton n°7 (document daté du 1(er) décembre 1785).

(٦) م. ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٥٩٤ (١١٣٤-١١٤٠)**، ٢٩، ٩٧، ٣٣٦،٣٣٣، ٤٣١؛ **سجل رقم ٥٩٢ (١١٤٥)**، ٢٩، ٣٠؛ **سجل رقم ٦٤٠ (١١٧٤-١١٧٧)**، ١٠٨؛ **سجل رقم ٦٤٦ (١١٧٧-١١٧٩)**، ٢٣، ٥٣؛ **سجل رقم ٦٤٣ (١٢٠٤-١٢١٥)**، ٢٤؛ **سجل ٥٦٢ (١٢٠٦-١٢١٤)**، ١٦٧؛ **سجل رقم ٢٥١ (١٢١٧- ١٢٢٢)**، ١١٥، ١٣١؛ **سجل رقم ٢٨٠ (١٢٣٠-١٢٥١)**، ١٥، ٢٢؛ الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ١٩١، ١٩٢، ٢٣٩، ٣٦٨-٣٦٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢١، ٦٢٦.

(٧) م. ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٥٩٤ (١١٣٤-١١٤٠)**، ١٧، ٥٠٣،٢٧٤، ٥٠٤؛ **سجل رقم ٥٩٢ (١١٤٥)**، ٣٠؛ **سجل رقم ٦٤٠ (١١٧٤-١١٧٧)**، ٥٤-٥٥، ١٢٨، ١٤٣؛ **سجل رقم ٦٥٩ (١١٨٠-١١٨٢)**، ١٧؛ **سجل رقم ٦٤٣ (١٢٠٤-١٢١٥)**، ٢٨، ٩٧؛ **سجل ٥٦٢ (١٢٠٦-١٢١٤)**، ١١٣، ١٢٦، ١٦٧؛ **سجل رقم ٢٥١ (١٢١٧- ١٢٢٢)**، ٥، ١٠٤؛ جورجو كابوفين، **طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر**، ترجمة عبد السلام مصطفى باش إمام، مراجعة عمر محمد الباروني، سلسلة الكتب المترجمة رقم (٩). (الجماهيرية الليبية: مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، ١٩٨٨)، ٦٣؛

Centre d'Archives Diplomatique de Nantes, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n°6 : « Tableau des marchandises qui ont été exportées de Tripoli de Barbarie en pays étrangers pendant le courant de l'année 1783 », carton n°7 : « Tableau des marchandises qui ont été exportés (*sic*) de Tripoly (*sic*) de Barbarie en pais (*sic*) étrangers pendant le court (*sic*) anne (*sic*) 1787 ».

(٨) فبحسب تقرير القنصلية الفرنسية عن صادرات ايالة طرابلس لعام ١٧٨٧ المشار إليه في الحاشية السابقة، يذكر أنه تم إرسال ٤٥٠ عبدًا إلى تونس من ميناء طرابلس وحده.

Centre d'Archives Diplomatique de Nantes, Tripoli de Barbarie, consulat, carton n°7 :« Tableau des marchandises qui ont été exportés (*sic*) de Tripoly (*sic*) de Barbarie en pais (*sic*) étrangers pendant le court (*sic*) anne (*sic*) 1787 ».

على أنه تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تونس حافظت على علاقات مباشرة، عبر طريق القوافل، مع غدامس، التي كانت أحد المراكز الرئيسية لإعادة توزيع البضائع السودانية.

(٩) منصور علي الشريف، **عائلة المُكنى، أبناؤها وأدوارهم في التاريخ الليبي.** سلسلة الدراسات التاريخية رقم (٥٢). (الجماهيرية الليبية: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٣)، ٣٨-٤١.

(١٠) من بين هذه العائلات يذكر على سبيل المثال: القرقني، الجمل، زغوان، القلهود. هنريكو دي أغسطيني، **سكان ليبيا**، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، ج ١ (طرابلس: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠)، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤.

(١١) انظر بخصوص تبعية إقليم طرابلس لتونس خلال كل هذه المرحلة، على سبيل المثال، ايتوري روسي، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١**. ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي (طرابلس: الدار العربية للكتاب، ط ٢، ١٩٩١)، ٣٠-٥١، ٨٠-٩٣، ٩٩، ١١٣-١١٧. وفيما يتعلق بانتهاء هذه الهيمنة التونسية، تشير المصادر إلى أنه في عام ١٤٦٠، وبعد الاضطرابات التي شهدتها طرابلس، طُرد الوالي التونسي المعين من قبل السلطان الحفصي من المدينة، التي أصبحت مستقلة في شكل حكومة "جمهورية" نوعا ما، حتى الغزو الإسباني عام ١٥١٠، بحسب وصف صاحب الحوليات الطرابلسية، فيرو: Laurent-Charles Féraud, *Annales Tripolitaines*, présentation de Nora Lafi (Saint-Denis : Editions Bouchene, 2005), 41-43.

(١٢) إنعام محمد شرف الدين، **مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (١٧١١-١٨٣٥)**، سلسلة الدراسات التاريخية رقم (٢٧). (الجماهيرية الليبية: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩٨) ٢٤٣-٢٤٧.

(١٣) للحصول على لمحة عامة عن تاريخية ترسيم هذه الحدود، انظر على سبيل المثال:

Jules Le Bœuf, *Les confins de la Tunisie et de la Tripolitaine, Historique du tracé de la frontière* (Paris- Nancy : Berger-Levraut &C(ie) Editeurs, 1909).

(١٤) وثيقة نشرها عمار جحيدر، **آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث**. (طرابلس: الدار العربية للكتاب، ١٩٩١)،٢٢١-٢٢٢.

(١٥) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٧٥-٢٧٦.

(١٦) محمد بن عمر التونسي، **الرحلة إلى وادي**، تحقيق ودراسة عبد الباقي محمد أحمد الكبير (الخرطوم: دار منكوب، ٢٠٠١)، ٤٣٢.

(١٧) نقلاً عن الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ١٨٣ (حاشية). ولعله من الجدير بالتنويه أنه في حين ترجح بعض الدراسات أنّ بداية تبادل الوكلاء بين طرابلس وتونس كانت في عهد حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤) وتحديدًا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر (جحيدر، **آفاق**، ١٩٩١، ٢١١)، وهو رأي نؤيده أيضًا لاعتبارات متعددة تتعلق بوجود ممثلين لايالة طرابلس في الخارج منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ليس هنا مجال ابرازها؛ فإن بعض الباحثين التونسيين يربطون بدايات إرساء قناصل ووكلاء لتونس في الخارج (في أوروبا والدولة العثمانية وولاياتها) بإنشاء قسم الشؤون الخارجية بباردو في إطار الاصلاحات السياسية والإدارية التي بدأها أحمد باي تونس. انظر في هذا الخصوص:

Mounir Abid, «Acteurs et enjeux de la politique étrangère de la Tunisie Husseinite au XIXe siècle: constantes et mutations», *Revue d'Histoire Maghrébine*, 134 (2009): 22; Mehdi Jerad, «Les agents des beys de Tunis au XIXe siècle: entre intérêts de pouvoir et enjeux marchands», *Cahiers de la Méditerranée* [En ligne], 98 | 2019, mis en ligne le 01 décembre 2019, consulté le 08 septembre 2020. URL: http://journals.openedition.org/cdlm/11398 ; DOI : https://doi.org/10.4000/cdlm.11398.

(١٨) يذهب منير عبيد استنادًا على ما هو محفوظ من مراسلات القناصل والوكلاء التونسيون مع بلادهم في الأرشيف التونسي إلى أن أول وكيل تونسي في طرابلس هو رجب بن علي قاسم الذي تولى هذه الوظيفة خلال سنوات ١٨٢٦-١٨٤٦. انظر: Abid, « Acteur, », 36.

(١٩) م. ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٦٥٩ (١١٨٠-١١٨٢)**، ٧٢.

(20) Centre d'Archives Diplomatique de Nantes, Tripoli de barbarie, consulat, carton 7 :

العقود في هذا الشأن عديدة انظر على سبيل المثال تلك المؤرخة في١٧ أغسطس ١٧٨٤، ١٣ يوليو ١٧٨٦، ٦ أغسطس ١٧٨٦ و١٥ مارس ١٧٩٢.

(٢١) م. ل. م. د. ت، س. م ش، **سجل رقم ٢٥١ (١٢١٧-١٢٢٢)**، ٥.

(٢٢) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٢٥٣.

(٢٣) نقلا عن جحيدر، **آفاق**، ١٩٩١، ص. ٢٣٧-٢٣٨.

(24) Abid, "Acteurs," 2009, 36.

(٢٥) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٢٠٠١، ٤١٦؛ انظر أيضا فيما يتعلق بتفاصيل إقامة هذا المبعوث ومقابلاته ومفاوضاته في طرابلس، الصفحات: ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣؛ وللاطلاع على جذور هذه القضية، انظر الصفحات: ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٤٣.

(٢٦) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٢٠٠١، ٥٤، ٨٨، ٢٤٦، ٣٤٤، ٣٤٨، ٥٨٥.

(٢٧) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٤١٩،٢٠٠١، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٨٥.

(٢٨) م. ل. م. د. ت، س. م ش، **سجل رقم ٢٨٠ (١٢٣٠-١٢٥٢)**، ٢٨٣.

(٢٩) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ١٩٢-١٩٢. من جانب آخر ظهر أبو سلامة أبو شداخ كأحد الموقعين الرئيسيين على الرسالة المشار إليها آنفا والتي أرسلها التجار التونسيون المقيمين في طرابلس إلى باي تونس. جحيدر، **آفاق**، 1991، 238-237. ولعله من الجدير بالذكر أنّه حتى منتصف القرن العشرين كان لا يزال هناك زقاق (زنقة) في مدينة طرابلس القديمة يحمل اسم شداخ: علي الصادق حسنين، "شارع كوشة الصّفار بين ذاكرتين"، محاضرة ألقيت في مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية يوم ٢٦ يونيو ٢٠٠٨.

(٣٠) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٢٣٣، ٤٠٦.

(٣١) م. ل. م. د. ت، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية، مجموعة الفقيه حسن، ملف رقم ٢٤، المجموعة رقم ٥، وثيقة رقم ١٥٣.

(٣٢) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٦٣٣. انظر بالخصوص أيضا المصدر نفسه، ج ٢، ٢٨٩.

(٣٣) م. ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٢٨٠ (١٢٣٠-١٢٥٢)**، ٢٨٣.

(٣٤) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٤٣١.

(٣٥) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٢٠٠١، ٧٦، ٢٨٩.

(٣٦) انظر على سبيل المثال: الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٣٢١ وج ٢، ٢٠٠١، ٢٥٦-٢٥٧.

(٣٧) تتعدد في الواقع الإشارات التي توضح دور هذه الشخصية في المسائل المتعلقة بالتجار التونسيين في طرابلس من ناحية، وعن استقباله للمبعوثين التونسيين وحضوره مداولاتهم مع سلطات طرابلس، في الفترة التي غادر فيها الوكيل التونسي مدينة طرابلس وأقام في المنشية، معقل المتمردين على باشا طرابلس، من ناحية أخرى. انظر، الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٢٠٠١، ٣٠٣، ٣٧٦، ٣٥٢، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٣٧، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٧. علاوة على ذلك، ذكر صاحب اليوميات في الجزء الذي لا يزال مخطوطا من يومياته، أنّه حتى في الظروف العادية، أظهر أبو سلامة أبو شداخ نفسه على أنه القائم مقام الوكيل رجب بن علي قاسم؛ نقلا عن جحيدر، **آفاق**، 1991، ٢١٦.

(٣٨) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٢١٦، ٣٢٧، ٢٨٤، ٣٤٩ ؛ الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٨٨.

(٣٩) م. ل. م. د. ت. س. م. ش. **سجل رقم ٢٥١ (١٢١٧-١٢٢٢)**، ١٣٠، ١٣٦؛ **سجل رقم ٢٨٠ (١٢٣٠-١٢٥٢)**، ٥٤-٥٥، 00-٥٦؛ الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ١٨، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٧٠، ١٨٢-١٨٤، ٢١٨.

(٤٠) م. ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٥٩٤ (١١٣٤-١١٤٠)**، ١٤٠، ٣٦١، ٤٣١.

(٤١) . ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٦٤٦ (١١٧٤-١١٧٧)**، ٤٣ ، ١٥٧، ١٥٨.

(42) Centre d'Archives Diplomatique de Nantes, Tripoli de Barbarie, consulat, carton 6 (document daté le 31 août 1781) ; carton 7 (document daté le 15 juin 1785) ; carton 8 (documents datés le 8 février 1788).

(43) Centre d'Archives Diplomatique de Nantes, Tripoli de Barbarie, consulat, carton 1, (Document daté le 5 mai 1749) ; carton 8, (document daté le 30 juillet 1788).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المصادر المحلية الخاصة ببداية القرن التاسع عشر تذكر اسمي تاجرين تونسيين يبدو أن لهما صلة بالاسمين المذكورين في الوثائق الفرنسية والمشار إليهما في المتن وهما التاجر أحمد الباسي، وهو من جربة أيضا، والتاجر محمد الهواش. حسن الفقيه، **اليوميات**، ج١، ٢٠٠١، ١٨٢-١٨٤، ٢١٦؛ حسن الفقيه، **اليوميات**،ج ٢، ٦٩.

(٤٤) م. ل. م. د. ت، س. م. ش، **سجل رقم ٥٩٤ (١١٣٤-١١٤٠)**، ٧٧، ١٤٠، ٤٣١؛ **سجل رقم ٥٩٢ (١١٤٥)**، ٣٩؛ **سجل رقم ٢٨٠ (١٢٣٠-١٢٥٢)**، ٥٤-٥٥، 00-٥٦؛ الفقيه حسن، **اليوميات**، ج١، ٢٠٠١، ٢١٦.

(٤٥) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٤٠٩، ٦٤٣.

(٤٦) كانت تبعية جزيرة جربة، طوال العصور الوسطى وحتى بدايات العصر الحديث غير محددة، فهي تتبع تارة للأراضي الليبية وطورا للتونسيّة. وبالرغم من ضمها رسميًا إلى إيالة تونس منذ بداية القرن السابع عشر، فإن المصادر تشير إلى أن مشائخها/ حكامها كثيرًا ما كانوا يلجؤون إلى باشاوات طرابلس عندما تقع خلافات بينهم وبين السلطات التونسية. انظر بالخصوص، على سبيل المثال، محمد أبو راس، **مؤنس الأحبة في أخبار جربة**، حققه ومهد له محمد المرزوقي، قدم له حسن حسني عبد الوهاب. (تونس: نشريات المعهد القومي للآثار والفنون بتونس، ١٩٦٠)، ٣٩-٤٦، ١٠١-١٢٤.

(٤٧) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ التجانس الإثني والمذهبي الكبير بين جربة وبين مناطق جبل نفوسة وزوارة (سكان من أصول أمازيغية ويتبعون المذهب الإباضي)، كان قد عزّز علاقات الجزيرة بإقليم طرابلس. انظر في هذا الصدد، محمود أبو صوة، **دراسات في تاريخ البحر الأبيض المتوسط في العصر الوسيط**، (فاليتا: الجا، ٢٠٠٠)، ١٠٣-١٠٦.

(٤٨) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٢٠٠١، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤١٦، ٤٣٠.

(٤٩) م. ل. م. د. ت، شُعبة الوثائق والمخطوطات، مجموعة الفقيه حسن. ملف ٢٤ المجموعة ٥ وثيقة رقم ١٥٣؛ مجموعة ٦ وثيقة ١٨٤.

(٥٠) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٥٧٩-٥٨٠.

(٥١) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٣٢٧.

(٥٢) نقلاً عن عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، "وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية المتعلقة بالمغاربة"، في *المجلة التاريخية المغاربية*، ٧١-٧٢ (١٩٩٣): ٦٥٣. (وثيقة مؤرخة بأواسط جمادى الثانية سنة ١١٨٩ (١٣ أغسطس ١٧٧٥، سجل محكمة الإسكندرية الشرعية رقم ١٠، ١٠٥، وثيقة رقم ٥١).

(٥٣) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ١، ٢٠٠١، ٤٠٩، ٦٤٣.

(٥٤) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج ٢، ٢٠٠١، ٣٤٢-٣٤٣.

(٥٥) الفقيه حسن، **اليوميات**، ج٢، ٢٠٠١، ٣٤٦.